

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ميكاي (نائبة الرئيس) (الأرجنتين)

ثم: السيد غريبي (نائب الرئيس) (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62403 (A)



الدائرة بشأن مسائل من قبيل الحقوق الفردية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحفظ البيئة. وفي سياق المناقشات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قال إنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن تعزيز سيادة القانون هو أمر أساسي لإحراز التقدم الاقتصادي. وينبغي السعي إلى وضع النُهج الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز المؤسسات المحلية، من أجل تحسين النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات.

٣ - وأضاف أن سري لانكا تتمسك بقوة بسيادة القانون، وقد عملت على إدماج تنوعها الثقافي والعرقي والديني في إطارها القانوني، كما هو واضح من الأحكام المفصلة عن الحقوق الأساسية في دستور البلد. فهذه الأحكام تتيح للأشخاص المتضررين اللجوء إلى المحاكم دون مساعدة من محام، وقد أسهمت في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم وتمكين المرأة وحماية الأقليات. كذلك، دخلت قوانين إضافية لحماية حقوق الأقليات حيز النفاذ من خلال النظام القضائي.

٤ - وقال إن الجهود المكثفة التي يبذلها مؤخراً المجتمع الدولي للتصدي لخطر الإرهاب قد أبرزت الصعوبات التي تعترض تحقيق التوازن بين الشواغل الوطنية والأمنية وبين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. فمن خلال تطبيق استراتيجيات من قبيل استخدام المدنيين دروعاً بشرية، استغلت الجماعات الإرهابية مسؤولية الدول في الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية، حتى في أوقات الصراعات الفتاكة. وبالتالي، فمن الضروري أن تتعاون الدول على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي لخطر

نظراً لغياب السيد مانونغني (جمهورية تنزانيا المتحدة)، تولت رئاسة الجلسة السيدة ميكاي (الأرجنتين)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/69/181، و A/68/213/Add.1) (تابع)

١ - السيد كوهانا (سري لانكا): قال إنه عند النظر في سيادة القانون، من المهم أن يؤخذ في الحسبان التنوع القائم في النظم القانونية على صعيد العالم، والأسس الفلسفية التي تركز عليها، والتطورات التي شهدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية. فقد حفلت الحضارة الإنسانية على مر السنين بأنماط قانونية مختلفة، كان الهدف منها الحفاظ على القانون والنظام العام، والسلام والأمن، والمصالح الفردية والجماعية، وفي نفس الوقت، وبمعنى أوسع، التمييز بين الصواب والخطأ. وفي حين أثرت بعض المبادئ المشتركة على تطور جميع النظم القانونية الرئيسية، اضطلعت عوامل محددة في المجالات الاجتماعية والدينية والفلسفية والثقافية بدور هام في تطور سيادة القانون في مختلف المناطق. ويبقى الاحترام المتبادل بين جميع النظم القانونية الوطنية ضرورياً في العالم الحديث، حسبما أكدت عليه المنظمة الدولية لقانون التنمية.

٢ - وأشار إلى أنه، على الصعيد الوطني، يمكن اعتبار سيادة القانون بمثابة حجر الزاوية لمجتمع عادل وقادر على العيش، وللنهوض بالمصالح العامة والخاصة على السواء. وبدون سيادة القانون، لن يكون هناك كنه للمناقشات

٧ - السيد توبونيوا (تونغا): قال إن تونغاً، إذ ترحب بالتركيز في المناقشة الجارية على تبادل الممارسات الوطنية التي تعزز سيادة القانون من خلال إمكانية اللجوء إلى القضاء، فإنها ملتزمة بتيسير اللجوء إلى القضاء لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبتشجيع تسوية النزاعات بطريقة فعالة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. فهي تشارك في برنامج تطوير القضاء في منطقة المحيط الهادئ، الذي يرمي إلى تعزيز الحوكمة وسيادة القانون في منطقة المحيط الهادئ من خلال تحسين ظروف اللجوء إلى القضاء وضمان استقلالية الموظفين القضائيين. وتشمل مكونات المرحلة الحالية من البرنامج تقديم التدريب القضائي العالي الجودة، وخدمات تطوير المحاكم، وحلقات العمل للتوعية بالعنف الأسري والعدالة للشباب. وتشارك تونغاً أيضاً في برنامج النهوض بالعدل بين الجنسين في منطقة المحيط الهادئ، وهو مبادرة من برنامج الأمم المتحدة للمرأة، واتخذت إجراءات حاسمة لتيسير مشاركة المرأة في المجال القضائي. كذلك، تنفذ تونغاً برنامجاً لترجمة قوانينها إلى اللغة التونغية لتيسير اللجوء إلى القضاء والعدالة على جميع المواطنين. وتعتبر هذه الأنشطة أساسية في تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني. لذلك، فإن وفده يدعو الدول الأعضاء كافة إلى تيسير المشاركة على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف زيادة فرص الجميع في اللجوء إلى القضاء وتعزيز نظام قانوني منصف وعادل. ويدعو الوفد الدول أيضاً إلى تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه والتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

الإرهاب وتجنب الوقوع فريسة للمخططات الإرهابية. وما من شك أن التحديات عبر الوطنية سوف تتضاعف مع تزايد الترابط بين بلدان العالم، مما يجعل التعاون بين الدول ووضع إجراءات التصدي المشتركة للقضايا العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٥ - ومضى قائلاً إنه بعد المذابح التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، أدت الأمم المتحدة، بفضل التزامها بتعددية الأطراف، دوراً حاسماً في إنشاء نظام دولي نأى بالعالم عن الانزلاق في أتون حرب أخرى ذات أبعاد عالمية. وكان من ركائز هذا النجاح تركيز ميثاق المنظمة تركيزاً شديداً على مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ماعداً في ظروف محددة تحديداً واضحاً. ويُعتبر هذان المبدأان بمثابة المتراس الذي يحمي النظام الدولي الراهن، بحيث يحمي الضعفاء ويُشجع على استخدام القوة في تسوية النزاعات. غير أن الأطر القانونية الدولية التي وُضعت استجابة للتوازن السياسي والاقتصادي العالمي، الذي كان قائماً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر فيها على ضوء الظروف المعاصرة، لا سيما في ضوء التحول الذي يشهده التوازن الاقتصادي في العالم.

٦ - وأشار إلى أن سري لانكا قد ساهمت بشكل فعال في تطوير سيادة القانون، كما يتضح من الدور الذي تؤديه في تدوين قانون البحار. وأكد أن بلده سيواصل تعزيز سيادة القانون في نظامه القانوني الداخلي، وسيبقى على أهبة الاستعداد للعمل على تعزيز سيادة القانون في الساحة الدولية.

في هذا الصدد، وبالتالي يبيّن على الجزء المتصل بهذه المسألة في سيادة القانون ويساعد على حماية جميع الأطراف المعنية.

١٠ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء قد أبرزت أيضاً أهمية محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية النزاعات وتطوير القانون الدولي. فكلتا الهيئتين قد أسهمتتا في تطوير القانون الدولي في مجالات ذات أهمية محورية بالنسبة لتونغا، بما في ذلك القانون الدولي البيئي وقانون البحار. علاوة على ذلك، فإن الأحكام الصادرة عنهما قد أنشأت معياراً لبذل العناية الواجبة في القانون الدولي البيئي، وأدت دوراً رئيسياً في قضايا تغير المناخ. أما الفتاوى الصادرة عنهما بشأن قاع البحار العميقة، فقد أدت دوراً مهماً أيضاً في إدارة موارد قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقد تطرقت أيضاً عدة هيئات تحكيمية أنشئت بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لقضايا ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتونغا وللحوكمة في إدارة المحيطات. وبالتالي، فإن تعزيز دور سيادة القانون في هذه المجالات سوف يؤدي إلى تعزيز سبل التعاون الدولي من خلال اللجوء إلى العدالة. وأضاف أن أنشطة التدوين والتطوير التدريجي التي تضطلع بها لجنة القانون الدولي في مجالات من قبيل حماية الغلاف الجوي لها أهمية أيضاً بالنسبة لتونغا وباقي الدول الأعضاء، وبالتالي فإن وفده يؤيد الدور الذي تؤديه اللجنة في معالجة هذه المسألة.

١١ - السيد أبريانتو (إندونيسيا): قال إن إمكانية اللجوء إلى القضاء تمثل جزءاً هاماً من طريقة تنفيذ

٨ - وعلى الصعيد الوطني، أشار إلى أن الدول قد أكدت على أهمية تطوير التعاون والحفاظ عليه داخل المجتمع الدولي من خلال القانون الدولي والركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي ترتبط مباشرة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة قيد المناقشة حالياً، فضلاً عن ارتباطها بالسعي إلى وضع نهج لتعدد الأطراف ذات المصلحة وللشراكات. وقد أعربت بعض الدول عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى وضع نهج عملي المنحى لسيادة القانون وإلى إنشاء آلية للمتابعة. وذكرت دول أيضاً أن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في إطار الأمم المتحدة ينبغي تناوله في سياق سيادة القانون. لذلك، فإن وفده يؤيد تلك الآراء.

٩ - وقال إن مجلس الأمن يساهم في تطوير القانون الدولي من خلال كفالة المساواة في معايير السلوك بين الدول، وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن وفده يود أن يؤكد من جديد آراءه بشأن تداعيات تغير المناخ، التي قد تؤدي إلى اختفاء بعض الجزر والأقاليم وتُسبب حركات نزوح كبيرة للسكان، بما في ذلك عبر الحدود الدولية. وقد لاحظ وفده بكثير من الأمل اتساع نطاق المسائل التي قد تُعتبر أخطاراً تهدد السلم والأمن الدوليين، حين أخذت قضايا صحية - على وجه الخصوص تفشي فيروس إيبولا مؤخراً - في الاعتبار على نحو صائب من جانب أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. وعليه، ينبغي على المجلس كذلك النظر في التهديد الذي قد يشكله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ قراراً بشأن السلوك المناسب للدول

المؤسسات التعليمية ذات الصلة على تعزيز قيم العدالة الاجتماعية في مناهج التعليم القانوني. ويُقدّم التدريب أيضاً لموظفي إنفاذ القانون لكفالة بقائهم على علم بالتطورات المحلية والوطنية والدولية. ويُعتبر تبادل أفضل الممارسات فيما بين المسؤولين من مختلف البلدان عنصراً هاماً في برنامج التدريب. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة مظالم في عام ٢٠٠٠ لتيسير تقديم الشكاوى ضد مؤسسات الدولة والشركات الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العام، مما يسرّ على المواطنين اللجوء إلى القضاء.

١٣ - وقال إن الاستراتيجية الأساسية الثانية تم تعزيز الشفافية في العملية التشريعية من خلال تحسين مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية. فالشفافية ضرورية ليس في الحفاظ على المساءلة فحسب، ولكن أيضاً في بناء شعور لدى المجتمع المحلي بأنه يُشارك ويتملك جزءاً معيناً من التشريع. لذلك، فإن مجلس النواب الإندونيسي ينشر باستمرار أي مشروع تشريعي سيخضع للمناقشة. واتخذت المحاكم المحلية أيضاً تدابير ترمي إلى زيادة الشفافية من خلال تمكين المواطنين من الاطلاع على الأحكام الصادرة عنها.

١٤ - ومضى قائلاً إن تجربة إندونيسيا قد أثبتت أن شعور الناس بالمشاركة والتملك يُشجعهم على التحرك للدفاع عن حقوقهم. ولكفالة العدالة لكل من يسعى للدفاع عن حقوقه، سُنّت تشريعات بشأن المساعدة القانونية تنص على أحكام معينة بهدف توفير هذه المساعدة للفقراء. وهناك عدد من السياسات والصكوك القانونية التي توفر ضمانات للنساء فيما يتعلق باللجوء إلى

إندونيسيا لسيادة القانون على الصعيد الوطني. فالدستور ينص عليها، وهي واحدة من الأسس الخمسة الفلسفية التي تقوم عليها الدولة. والعدالة هي حق أساسي من حقوق الإنسان التي تمنحها الدول لمواطنيها تمشياً مع مبدأ المساواة أمام القانون. وسيادة القانون هي عماد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وكلها شروط لا غنى عنها في الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعيين في البلدان متعددة الأعراق والأديان مثل إندونيسيا. وأشار إلى أن حكومته قد أكدت مراراً التزامها بتحسين النظام القانوني لإندونيسيا وتعزيز إمكانية لجوء جميع المواطنين إلى القضاء. وقد تطورت ظروف اللجوء إلى العدالة من مجرد مفهوم بسيط قائم على توفير المساعدة القانونية العامة إلى إصلاح شامل للنظام القانوني الإندونيسي يأخذ بالاعتبار طابع وعادات وتقاليد وقيم الشعب. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت الحكومة في تنفيذ استراتيجية وطنية للجوء إلى القضاء، أصبحت فيما بعد عنصراً هاماً في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة.

١٢ - وأفاد بأنه ينبغي السعي حثيثاً لتنفيذ استراتيجيتين حاسمتين تتعلقان ببناء وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. فالأولى تتعلق ببناء القدرات البشرية والمؤسسية، وهي أساسية في النهوض بثقافة الامتثال لسيادة القانون والعدالة الاجتماعية ولاستمرارية الإصلاح في مؤسسات العدالة بإندونيسيا. ولكنه نبّه إلى أن الأمر يتطلب بذل الجهود على مدى طويل الأجل، خصوصاً في مجالي التعليم والتدريب. وبناء على ذلك، فإن الحكومة تعمل مع

القضاء. فالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإنشاء لجنة وطنية معنية بمكافحة العنف ضد المرأة، هما مثالان على انتقال وضعية المرأة في إندونيسيا بعيداً عن التمييز والإقصاء. ولعل أكثر الجوانب تشجيعاً في التقدم الذي أحرزته إندونيسيا في مجال تطوير القانون، يكمن في إنشاء المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٣. فمنذ ذلك الحين، لا تزال هذه المحكمة الوجهة المفضلة لكل من يلتمس الطعن في التشريعات التي يرى أنها تتعارض مع الدستور أو تنتهك حقوقه الدستورية.

١٥ - وعلى المستوى الدولي، قال إن هناك ثلاثة عناصر ضرورية لكفالة سيادة القانون. أولها، ينبغي أن تلتزم جميع الدول التزاماً كاملاً بنظام دولي قائم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ثانياً، ينبغي على جميع الأجهزة الرئيسية والهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة أن تعمل وفقاً لأعلى معايير العدالة والإنصاف، وأن يظهر ذلك في عملها. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، ينبغي على الأمم المتحدة ذاتها أن تخضع للإصلاح المناسب الذي يعكس واقع الحاضر وليس الماضي. فمن الضروري إذاً إجراء الإصلاح الذي طال انتظاره في مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وثالثاً، ينبغي مراقبة الثغرة القائمة بين الالتزامات المتعهد بها على المستوى الدولي وكيفية تنفيذها على المستوى الوطني. ولا شك أن الأمم المتحدة توجد في مقام استراتيجي يمكنها من دعم الدول الأعضاء فيها في هذا الصدد.

١٦ - السيد مومن (بنغلاديش): ذكر بتعريف الأمم المتحدة لسيادة القانون كما هو مبين في الوثيقة A/66/749، وقال إن سيادة القانون تقتضي اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سمو القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب الذاتية والتعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية. فالعدالة عامل رئيسي في سيادة القانون وضمان الحقوق والكرامة للجميع، وينبغي تمكين الناس من السعي إلى الحصول عليها وإلى الوصول إلى الآليات التي أنشئت لتوفيرها.

١٧ - وقال إن إرساء سيادة القانون على كل من الصعيدين الوطني والدولي هو من القيم الأساسية للأمم المتحدة. ومن خلال صلاحية وضع المعايير العالمية التي تتمتع بها الجمعية العامة، وسلطة الإنفاذ لمجلس الأمن والسلطة القضائية لحكمة العدل الدولية، فإن المنظمة تضطلع بدور حيوي في تشجيع وتعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي. وتنص مجموعة القانون الدولي التي وضعت في الأمم المتحدة على الإطار المعياري لتعزيز العلاقات السلمية والودية بين الأمم والحفاظ عليها، ولذلك، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تمثل لها.

١٨ - وأفاد بأن بنغلاديش مقتنعة بأن سيادة القانون شرط ضروري لتحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع. وقد اضطلعت الحكومة في السنوات الأخيرة بالإصلاحات الإدارية والقضائية والانتخابية الضرورية، بما في ذلك فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وقامت الحكومة أيضاً بتعزيز لجنة مكافحة الفساد، وهي هيئة دستورية

تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وينبغي أن يُنصّ على هذا الترابط في خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠ - السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اللجوء إلى القضاء يعتبر حقاً دستورياً لكل مواطن إيراني، وأن اللجوء إلى المحاكم مكفول للجميع. وفي القضايا المدنية والجنائية على السواء، يوفر التمثيل القانوني مجاناً للأفراد الذين لا يستطيعون استئجار محامٍ. ومن أجل تيسير اللجوء إلى القضاء في جميع أنحاء البلاد، من المزمع إنشاء المحاكم، بما فيها محاكم الأسرة وغيرها من المحاكم المتخصصة، في جميع الأقاليم والبلدات. ومكنت شبكة إلكترونية تتيح للمواطنين رفع شكاوى مدنية عن طريق الإنترنت من جعل اللجوء إلى القضاء أسرع وأسهل وأكثر شفافية بكثير.

٢١ - وأضاف أنه ينبغي للدول أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. غير أنه لا بد من الاعتراف بأن كل دولة لها الحق السيادي في بناء نموذجها الخاص لسيادة القانون وإقامة العدل، ووضع نظم قانونية وقضائية فعالة ونزيهة على أساس التقاليد الثقافية والتاريخية والسياسية الخاصة بها. وينبغي للأمم المتحدة، في أنشطة المساعدة التي تضطلع بها في مجال سيادة القانون، أن تلتزم بشكل تام بمبدأ الملكية الوطنية. ويمكنها أن تساعد الدول الأعضاء بطريقة أفضل من خلال تيسير تبادل أفضل الممارسات. وأي محاولة لتصنيف الدول إلى

مستقلة، وأنشأت لجنة لحقوق الإنسان لحماية حقوق جميع المواطنين وكفالة احترام المعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الشخصية. وقد أنشئت لجنة إعلامية لكفالة حرية حصول أي مواطن على المعلومات العامة. والقوانين التي سُنّت مؤخراً توفر المساعدة إلى الأطفال المصابين بالتوحد وتضمن حقوق الأفراد من ذوي الإعاقة وتحمي النساء والأطفال من العنف العائلي ومن التمييز. وأُتخذت أيضاً تدابير لكفالة عمل مؤسسات إنفاذ القوانين في ظل المساءلة وفي إطار القواعد والمبادئ القانونية الدولية.

١٩ - وأضاف أن بنغلاديش تؤيد بقوة تسوية النزاعات بالطرق السلمية وغير العسكرية. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، ينبغي نشر عقلية التسامح والاحترام ومحبة الآخرين، بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين. فالسلام يتعرض حالياً لخطر الحروب الأهلية والانتفاضات والتعصب الديني والجرائم العابرة للحدود والإرهاب والقرصنة وآثار تغير المناخ والأزمات المالية وأزمات الطاقة وتطبيق القوانين بطريقة متحيزة، مما جعل الحاجة إلى التطبيق العادل للقانون الدولي، والالتزام بالميثاق والاعتماد على محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وأشار إلى أن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى دعم المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول، وكفالة امتناع الدول عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وتسوية النزاعات سلمياً. ونظراً للترابط القوي بين سيادة القانون والتنمية، فإن

تلحق بالدول المستهدفة. وينبغي للدول الأعضاء ألا تسمح للدول الأخرى بأن تملّي عليها إرادتها من خلال تطبيق تشريعاتها الداخلية خارج الحدود الإقليمية. ويجب احترام القانون الدولي من جانب جميع الدول على قدم المساواة، ويجب رفض الانتقائية وازدواج المعايير في تطبيق المعاهدات الدولية وإنفاذها.

٢٤ - السيد كوبانيي (النمسا): قال إن القانون الدولي وسيادة القانون هما حجر الأساس في النظام الدولي. ولا بد من إقامة نظام دولي قائم على قواعد واضحة وقابلة للتنبؤ وتُطبق بالتساوي على جميع الدول الأعضاء، كشرط مسبق لتحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وقال إن وفده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تشجيع إقامة نظام دولي يستند إلى سيادة القانون والقانون الدولي، محوره الأمم المتحدة، وأن تصدق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتنفذها، وتسوي المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك عن طريق إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

٢٥ - وأضاف أن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني تُعتبر أموراً حاسمة. ويجب أن تتوقف الفظائع الجماعية وأن يُقدّم مرتكبوها إلى العدالة، بما في ذلك من خلال آليات العدالة الجنائية الدولية. وأشار إلى أن النمسا تدعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية، وقد صدقت مؤخراً على تعديلات نظام روما الأساسي للمحكمة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في كمبالا، أوغندا، في عام ٢٠١٠؛ وهي تشجع الدول الأخرى على القيام بالمثل.

فئات على أساس مؤشرات مصطنعة سوف تؤدي إلى نتائج عكسية.

٢٢ - وأكد أنه يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام إلى سيادة القانون على الصعيد الدولي، إذ أن التوقعات في هذا المجال لم تتحقق. وكما هو مبين من تقرير الأمين العام (A/68/213/Add.1)، فقد حُفقت بعض المعايير المتصلة بسيادة القانون على الصعيد الوطني، ولكن على الصعيد الدولي لم تكن هناك سوى حالات وصف عامة. وداخل الأمم المتحدة، فإن أساس سيادة القانون هو التقيّد الصارم بمقاصد ومبادئ الميثاق، ومع ذلك فإن بعض البلدان لا تزال تلجأ إلى التهديد أو استخدام القوة في علاقاتها الدولية. وهذا السلوك ينبغي شجبه بأقصى بشدة. وينبغي على اللجنة السادسة أن تواصل سعيها لتحقيق رؤية مشتركة وواضحة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتشمل المسائل التي ينبغي تناولها في هذا الصدد: اللجوء إلى استعمال القوة، وإصلاح مجلس الأمن، والجزاءات، وتطبيق القوانين الوطنية خارج نطاق الحدود الإقليمية.

٢٣ - ومضى يقول إن قيام أي بلد بتطبيق قوانينه الداخلية من جانب واحد خارج الحدود الإقليمية ضد بلد آخر يتعارض بوضوح مع سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتعتبر أي إجراءات من هذا القبيل مظهراً واضحاً لسيادة القوة من خلال سوء استخدام صك قانوني، ويمكن وصفها في كثير من الحالات بأنها أفعال غير مشروعة دولياً تؤدي إلى ترتب المسؤولية الدولية على الدول المعنية، بما في ذلك المسؤولية عن التعويض الكامل عن الأضرار التي

القانون، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، وبالتالي فهي ترحب بموضوع النقاش الجاري. وأضاف أن النمسا تدعم العمل الذي يقوم به كل من الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون.

٢٧ - وأضاف أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع. وبالتالي، فإن سيادة القانون، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء، ستكون لها أهمية بالغة في نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكان ينبغي التشديد عليها أكثر وعلى نحو كاف في الهدف ١٦ من مقترح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970). وتُعتبر سيادة القانون أيضاً أساسية في النمو الاقتصادي الشامل والمنصف. فمن المرجح أكثر أن تزدهر المشاريع الصغيرة والشركات الكبيرة على حد سواء عندما تكون القوانين محددة بوضوح، ويعلمها الجمهور، وتُطبق بصورة محايدة. وفي هذا الصدد، فإن وفده يثني أيضاً على مساهمة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك في سياق التجارة الدولية والتنمية الطويلة الأجل ومنع نشوب النزاعات وإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات.

٢٨ - وأشار إلى أن الفساد يعتبر عدواً حقيقياً للتنمية وجب التصدي له. فهو يردع المستثمرين ويؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في المجتمعات. ومفتاح النجاح هو التعليم والتدريب على كيفية منع الممارسات الفاسدة. وتقدم الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا التعليم

وقال إن المحكمة لا يمكنها الوفاء بولايتها بدون دعم سياسي ومادي وبدون التعاون بين الدول الأعضاء. ويجب على جميع الدول أيضاً التقيد بالتزاماتها بالتعاون بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفيما يتعلق بنظم الجزاءات، أفاد بأن هناك حاجة إلى إجراءات عادلة وواضحة في التنفيذ والمراقبة من أجل تعزيز سيادة القانون.

٢٦ - وقال إن الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ينبغي أن تركز بشكل أكبر على منع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الشأن، فإن وفده يثني على مبادرة الحقوق أولاً التي أعلن عنها الأمين العام. وأضاف أن وفده يشدد على الترابط بين سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، على النحو المعترف به في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/RES/67/1)، ويعتقد أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التصديق العالمي على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن وفده يرحب بالتقرير الذي أعده الأمين العام استجابة لطلب الجمعية العامة بموجب الفقرة ٤١ من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى (A/68/213/Add.1)، وهو على استعداد للمساهمة بنشاط في مبادرات المتابعة الرامية إلى مواصلة تطوير الروابط بين سيادة القانون والركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد نظم وفده في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة نقاش عن إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء. وشملت أنشطة النمسا في إطار الأمم المتحدة وفي إطار التعاون الإنمائي التركيز على تعزيز سيادة

٣١ - وأضاف أنه وفقاً لما أكدته رئيس الصين في مؤتمر عُقد بمناسبة الذكرى السنوية لاعتماد هذه المبادئ الخمسة، ينبغي أن تعمل البلدان سوياً من أجل تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية وأن تستعين بقواعد تُطبق بصورة موحدة لتبين الصواب من الخطأ وتسعى إلى تحقيق السلام والتنمية. وينبغي أن تمارس جميع البلدان حقوقها وفقاً للقانون وأن تتصدى للمحاولات الرامية إلى تشويه القانون الدولي وتقويضه، باسم سيادة القانون والسلام والاستقرار وما إلى ذلك من حقوق البلدان ومصالحها المشروعة. وأقرت ندوة عن القانون الدولي بما للمبادئ الخمسة من أهمية في توجيه الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز السلم الدولي والأمن والتنمية، وأكدت ضرورة أن تسترشد العلاقات الدولية بمفاهيم السيادة والسلام والتقدم للجميع والعدالة المنصوص عليها في هذه المبادئ. وقد شددت حكومة الصين على أن الصين ستظل مدافعا شرسا عن سيادة الدولة، ومؤيدا قويا للسلام والأمن الدوليين، وداعيا نشطا إلى التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية وساعدا يقيم بمهمة صرح النظام الدولي وسيادة القانون.

٣٢ - وأشار إلى أنه ليس هناك لسيادة القانون نموذج ومعياري "وحيد مناسب لجميع الحالات". فالبلدان لها الحق في اختيار الطريق الذي تريده لنفسها وفقاً لظروفها الوطنية. وينبغي أن تكون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون أكثر انفتاحا وشفافية وأن تأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وتولي حكومة الصين اهتماما كبيرا إلى دور سيادة

والتدريب المهني والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تشجع النمسا على تعزيز التعاون والتبادل بين المحاكم الدستورية الوطنية. والمراقبة الفعالة للتشريعات الوطنية التي تضطلع بها هيئة قضائية مستقلة هي بمثابة حجر الزاوية في تطبيق سيادة القانون بشكل فعال على الصعيد الوطني. وبوصف النمسا بلداً منسقاً لمجموعة أصدقاء سيادة القانون، فسوف تواصل إيلاء الأولوية القصوى للجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، ليس باعتبارها هدفاً نظرياً ولكن باعتبارها وسيلة لحماية حقوق ومصالح الأفراد.

٢٩ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية).

٣٠ - السيد لي يونغشين (الصين): قال إن الصين لم تفتأ تدافع بثبات عن سيادة القانون على الصعيد الدولي ولم تنفك تؤيد منذ أمد بعيد تطويره التدريجي. ويوافق هذا العام حلول الذكرى السنوية الستين لإعلان المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، التي نظمت من أجلها ميانمار والصين والهند سلسلة من الأنشطة التذكارية. وكان المشاركون في هذه الأنشطة قد أكدوا أن المبادئ الخمسة تعبر عن الاحتياجات الأساسية للقانون الدولي: فهي تمثل المصالح المشتركة للبلدان والمجتمع الدولي، وتجسد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهي تحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي باعتبارها هي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وأسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

٣٤ - وأوضح أن الصين مستعدة للاستماع لأي مقترحات بشأن بحر الصين الجنوبي، ولكن لا بد من أن تكون مقترحات حسنة النية وموضوعية وحيادية وبناءة، بدلا من استحضار أفكار جديدة مزدوجة المعايير تتسبب في المزيد من الاضطرابات والاختلافات، وتعطل التنفيذ الشامل للإعلان وتهدد المصالح المشتركة للصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فأعمال من قبيل الاحتلال غير القانوني للجزر والشعب الصينية والقيام بأنشطة تشييد بهدف إطالة أمد الاحتلال غير المشروع هي أعمال تتعارض مباشرة مع روح سيادة القانون. وستظل الصين ملتزمة بالتنفيذ الشامل والفعلي للإعلان المتعلق بمدونة قواعد سلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، والعمل المشترك مع البلدان المعنية لمعالجة الخلافات، وتعزيز التعاون في الشؤون البحرية والتنمية المشتركة، وتحويل بحر الصين الجنوبي إلى بحر يسوده السلام والصداقة والتعاون.

القانون في تحسين الحوكمة الوطنية وضمان حقوق الناس. وقد عززت الصين المساعدة والتعويضات المقدمة لضحايا الجرائم الجنائية وهي تستكشف نظاما للتخفيف في مجال إنفاذ الأحكام يعطي للمحاكم إمكانية تقديم تخفيف مناسب للطرف المحكوم لصالحه، في الحالات التي يكون فيها الطرفان في ضائقة اقتصادية بحيث يكون فيها الطرف المحكوم ضده غير قادر على تنفيذ الحكم. وهناك نظام لتقديم المساعدة القانونية يشرك الحكومة ومحامين ومهنيين في مجال تقديم المساعدة القانونية، وأفراد ومتطوعين من مقدمي الخدمات القانونية العاملين على مستوى القواعد الشعبية الذين يقدمون هذه الخدمات مجاناً للمتقاضين ممن هم في ضائقة مالية.

٣٣ - وقال إن مطالبة الصين ببسط سيادتها على الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي تبررها تماما مجموعة كبيرة من الأدلة التاريخية والقانونية. وما من نزاع إلا وينبغي أن تحله البلدان المعنية به مباشرة من خلال المفاوضات والتشاور على أساس احترام الحقائق التاريخية والقانون الدولي. وهذا هو الموقف الذي دأبت الصين على انتهاجه، ويمثل نقطة هامة في التفاهم المشترك بينها وبين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بمدونة قواعد سلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي. ومما يدعو للأسف في هذا الصدد أن هناك بلدا محددًا قد أحل بالالتزام الواقع عليه بموجب هذا الإعلان. وقال ممثل الصين إن الحالة العامة في منطقة بحر الصين الجنوبي مستقرة في الوقت الراهن، وإن الصين تعارض أي محاولة للمبالغة في تصوير حدة التوتر في المنطقة.

٣٥ - السيد عبد الحق (الجمهورية العربية السورية): أيد التعليقات التي أبدتها في اليوم السابق ممثلا كل من والاتحاد الروسي وكوبا بشأن تقرير الأمين العام (A/68/213، Add.1)، وقال إن سيادة القانون تشكل منذ ما يقرب من سبعة عقود الإطار الذي تسعى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تعزز في سياقه احترام القانون الدولي وتضع قواعد تحكم العلاقات الدولية. وسيادة القانون كلّ لا يتجزأ. فليس بالإمكان ولا بالمقبول الإصرار على سيادة القانون على الصعيد الوطني فقط، أو في بعض البلدان فقط وتجاهلها في بلدان أخرى

العربية والإقليمية، المعروفون تماماً، يقدمون دعماً غير مشروط للإرهاب الذي يهدد الجمهورية العربية السورية وشعبها. وقال إن حكومات هذه البلدان تقدم منذ ثلاث سنوات عدة أشكال من الدعم إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة المستقدمين من جميع أنحاء العالم لبث الموت والدمار في بلده، ليتمكنهم نشر أفكارهم المتطرفة التي لا تمت للدين ولا للحضارة الإنسانية بصلة. فقد أتاحت هذه الحكومات للإرهابيين الفرصة لتضخيم أعدادهم وارتكاب أشنع الفظائع المروعة والوحشية بحق الشعب السوري، وبجيرانه العراقيين ومواطني بلدان أخرى، وقد أصبح هذا الأمر يهدد المنطقة والعالم بأسره.

٣٨ - وأبدى أسفه إزاء تجاهل الهيئات المعنية للأمم المتحدة الوقائع الموثقة التي قدمها وفد بلده ولم تستجب لطلبه لحث هذه البلدان على التوقف عن إرهابها وانتهاكها للقانون الدولي. فغض الطرف عن ممارسات هذه البلدان وعدم محاسبة سلطاتها إنما يتنافى بشكل واضح مع ما تنادي به بعض البلدان بضرورة التمسك بالقانون الدولي وتنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.

٣٩ - وأشار إلى أن سيادة القانون تتعارض مع فرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان أخرى. وقد وصفت الأمم المتحدة هذه التدابير القسرية مراراً بأنها غير قانونية لأنها تؤثر سلباً في حياة السوريين وتمنعهم من تلبية احتياجاتهم اليومية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الطبية والوقود. ووضح أن سيادة القانون لن تسود ما دام الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى تزرع تحت نير الاحتلال و ما دامت

أو على الصعيد الدولي. فالالتزام بسيادة القانون يتطلب احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، إضافة إلى إنهاء حالات الاحتلال ومكافحة الإرهاب.

٣٦ - ومضى يقول إن العقوبات التي تعترض إعطاء الأولوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي ليست جميعها نتاجاً لعدم وجود آليات أو صكوك دولية، وإنما هي بالأحرى نتاج الانتقائية وتطبيق معايير مزدوجة ولقيام بعض البلدان بتسييس القضايا لأنها تريد أن تفرض على بلدان أخرى هيمنتها وقراراتها الانفرادية بعدة طرق كالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها دون استصدار ولاية واضحة من مجلس الأمن. فهذه البلدان تطبق أفكاراً تخدم مصالحها الوطنية ولكن أفكارها هذه لا تحظى بتوافق آراء داخل المجتمع الدولي. وينبغي ألا تعني سيادة القانون تجاهل الخصائص الحضارية أو الثقافية لأي بلد أو منطقة، وألا يعني السماح لبعض البلدان بأن تفرض القواعد التي تريدها، أو تجاهل الحقوق الأساسية للأشخاص في اختيار نموذج الحكم الوطني الذي يريدونه لأنفسهم.

٣٧ - وأشار إلى أنه غني عن القول إن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أو شن هجمات تنال من سلامتها الإقليمية أو سيادتها الوطنية أمر مناف لسيادة القانون، حيث إنه لا يمكن في هذه الحال توقع أن تسود سيادة القانون ما دام المجتمع الدولي صامتاً على غرار ما ظل يفعل على مدى عقود، عندما كان قادة بعض الدول

وثيق الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي واحدة من الأسس التي تستند إليها القيم والمبادئ الأساسية والعالمية للأمم المتحدة.

٤٢ - ومضى قائلا إن وفد بلده وإن كان يسلم بالطابع المعقد للمناقشة المتعلقة بالموضوع، وثرأء الأفكار التي تتجسد في مختلف المواقف، فإنه لا يستطيع تأييد الاعتراضات التي أبدت بشأن تنظيم مناقشة منظمة وشاملة وتطلعية. فسيادة القانون موضوع شامل يهم عدة جوانب من عمل الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى للمنظمة، وليس من المجدي إذن قصر مناقشته على اللجنة السادسة، كما تبين من المفاوضات التي أجراها الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المناقشات المعقدة بشأن الهدف ١٦ المتعلق بسيادة القانون. ويعرب وفد بلده عن تقديره لإدراج هذا المفهوم في هذا الهدف وفي غيره من الأهداف ذات الصلة، وإن كان يجذب إعلانا أكثر طموحا بالالتزام من جانب المجتمع الدولي وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأعلن أن وفد بلده سيعمل من أجل تعزيز هذا الالتزام من خلال المداولات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٣ - واسترسل يقول إن العناصر التي سلط الأمين العام الضوء عليها في تقريره تشكل نقطة انطلاق جيدة للمناقشات بشأن هذه المسألة. وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الجمعية العامة موضوعا مثيرا للجدل تباين بشأنه الآراء تباينا شديدا. وقد جرى في الماضي استخدام عدد من الأدوات للنظر في مسائل معقدة متعددة

هناك جرائم ترتكب ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وما دام المجتمع الدولي صامتا إزاء الدعم المقدم إلى إسرائيل، وإلى المنظمات الإرهابية العاملة في المنطقة الفاصلة، والتي شنت هجمات متكررة على موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ولن تتحقق العدالة ما دامت الحكومات التي تدعم إسرائيل لا تحاسب على هذا الدعم.

٤٠ - وأكد ضرورة أن تمثل الدول الأعضاء لأحكام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ الميثاق وأن تمتنع عن أي عمل قد يهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب ألا تستخدم المساعدة التقنية المقدمة فيما يتعلق بسيادة القانون كوسيلة للضغط السياسي أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتهديد سيادتها.

٤١ - السيد سوسا برافو (المكسيك): قال إن وفد بلده ينضم إلى الآخرين في دعوتهم إلى النظر بإمعان في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الصلات بين حكم القانون والركائز الثلاث للأمم المتحدة (A/68/213/Add.1). ووصف البعد الدولي لسيادة القانون بأنه جانب أساسي من أي مناقشة بشأن هذا الموضوع، وقال إن وفد بلده كان سيرحب بإيلائه قدر أكبر من الاهتمام في التقرير. فسيادة القانون تعطي إمكانية أكبر للتنبؤ بإجراءات الدول وقدر أكبر من المشروعية لها، وتعزز المساواة في السيادة، وتوفر الأساس للنهوض بمسؤولية الدولة تجاه جميع الأفراد. ومن المهم للغاية تطويرها، وهي مثلما يرد في الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى (A/RES/67/1)، ترتبط ارتباطا

القانون فرصة وافرة للنهوض بسيادة القانون وتتيح أيضا مرجعا قيما للخبرات في المجالين الوطني والدولي على السواء. والمكسيك على استعداد لتبادل خبراتها في هذا الصدد، من خلال عدة وسائل كالترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة التي سيبدأ نفاذها قريبا. ويعتزم وفد بلده الشروع في عملية تركز على هذه التعهدات ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز وتوطيد سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

٤٦ - السيدة ولدبوهانس (إريتريا): قالت إنه رغم أن وفد بلدها يولي اهتماما كبيرا للمناقشة الحالية لموضوع تبادل الممارسات الوطنية في تعزيز سيادة القانون، فإنه يعتقد جازما بضرورة زيادة الاهتمام بالبعد الدولي لسيادة القانون. فتعزيز سيادة القانون والعدالة على الصعيد الدولي هو وحده الكفيل بمعالجة الأمن العالمي وحقوق الإنسان والتحديات الإنمائية الوطنية، وتحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويشكل بناء جهاز قضائي مستقل وكفؤ ومختص العمود الفقري للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني. وفي نفس الوقت، فإن الحفاظ على سيادة إريتريا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ضد العدوان والاحتلال، والعقوبات غير المبررة والحرب التي تسلطها عليها القوى المعادية أمور تمثل إحدى الأولويات الأساسية.

٤٧ - وأشار إلى أن التزام إريتريا القاطع بإقامة مجتمع سلمي يحتضن الجميع من خلال فتح باب اللجوء إلى العدالة، إنما ينبغي قياسه في ضوء ما يواجهه البلد من

الجوانب. ويرى وفد بلده ضرورة استحضار نفس هذه الأدوات لإعمالها في المناقشة الحالية.

٤٤ - وتحدث عن موضوع الممارسات الوطنية في تعزيز سيادة القانون من خلال اللجوء إلى العدالة، فقال إن بلده، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى، يواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد. فبدون مؤسسات حديثة فعالة، يتعذر الحفاظ على نظام قوي لسيادة القانون تنفذ فيه القوانين دون استثناء أو تأخير ويتمتع فيه الجميع، وبخاصة أشد فئات السكان ضعفا، بإمكانية الوصول إلى العدالة. والمكسيك في سبيلها إلى تنفيذ نموذج جديد للتقاضي أمام العدالة الجنائية يراد به معالجة أشد المشاكل إلحاحا في نظامها القضائي. ومن شأن وجود قانون جديد معدل للإجراءات الجنائية أن يسهل التطبيق الموحد للمعايير القضائية بما يؤدي إلى مزيد من اليقين القانوني والأمن في الملاحقة القضائية وفي مجال إقامة العدل. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة تقوم بجهود مكثفة لبناء القدرات وتعزيز حقوق الإنسان في الهيئات القضائية الوطنية، تمشيا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت المكسيك طرفا فيها. ويجري العمل في إعادة هيكلة وتنظيم مكتب المدعي العام بما يكسبه استقلاله القانوني الكامل.

٤٥ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لآراء الذين شددوا على أهمية الملكية الوطنية، أي على ضرورة أن تقود الدول الأعضاء العمليات ذات الصلة بسيادة القانون. وتتيح التعهدات التي زاد عددها عن ٤٠٠ تعهد قطعتة الدول على نفسها خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة

من التفاوت بين سكان المناطق الريفية والحضرية من خلال بناء الطرق والسدود والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات.

٤٩ - السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود): قال إن سيادة القانون تمثل إحدى لبنات صرح الرخاء المشترك. وتؤدي أيضا دورا هاما في مساءلة الحكومات والوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان. ووصف عدم التقيد بسيادة القانون بأنه أحد دواعي القلق المشترك. وقال إن تعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان مسؤولية تتحملها جميع البلدان وتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تقديم الدعم الكافي والفعال للجهود التي تبذلها البلدان في هذا الصدد. وكبلد ذي مجتمع متفتح واقتصاد انفتاحي، فإن الجبل الأسود يولي اهتماما خاصا إلى بسط سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. ومن الأهداف الرئيسية للجبل الأسود، الملكية الوطنية للأنشطة المتعلقة ببسط سيادة القانون، واحترام القانون الدولي وإدماج وتنفيذ المعايير الدولية في النظم القانونية المحلية.

٥٠ - وأشار إلى أن المحاولات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي ستصطدم بعقبات كبيرة ما لم تكن سيادة القانون قوية على المستوى الوطني باعتبار أن المستويين مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وبإمكان الدول أن تسهم في بسط سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال تعزيز الصلات بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. لذا، يلتزم الجبل الأسود بتأييد ما تتخذه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد من مبادرات بشأن سيادة القانون، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وتدريب

تحتيات هائلة أثناء عملية بناء الدولة. وقد دأبت الحكومة على اتباع عدة أولويات رئيسية، منها زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في العملية القضائية من خلال محاكم محلية تعزز فرص وصول الناس إلى العدالة بتكلفة أقل، وهو ما ييسر بالتالي وصول الفقراء إليها. ومما زاد من تعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات القضائية القائمة في مجتمعاتهم المحلية أنه قد صدرت في الآونة الأخيرة تشريعات تغير الولاية القضائية للمحاكم، وتصلق القوانين الإجرائية وتحسن إنفاذها. وتتعاون إريتريا في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة، كالشراكة المتعلقة بإطار استراتيجي للتعاون على إقامة الشراكات، لتعزيز جهازها القضائي على أساس احتياجاتها وأولوياتها مع التركيز على الملكية المحلية والوطنية.

٤٨ - وأضاف أن الخطوات المتخذة لتمكين المرأة تشمل تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج دون السن القانونية. وقد كُرس حق المرأة في التملك والحق في الحصول على الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي في القوانين، وخصص للمرأة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان. ولسد الفجوة بين الجنسين في المهن القانونية، تم فتح مراكز تدريبية جديدة واستحدثت سياسة تقضي بأن تكون هناك قاضية بين كل ثلاثة قضاة من ذوي الاختصاصات المحلية. وفي إطار سياسة الحكومة لتمكين الشباب، ضمت الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني للمرأة الإريتريّة إلى عضويتها شابات إريتريات. وبغية تعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة، بذلت جهود لكفالة الأمن الغذائي، وتحسين الصحة والتعليم، والحد

للمساءلة. ومن ثم، فإن وفد بلده يسره أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستطبق على البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء. وينبغي أن تستجيب جميع الحكومات لاحتياجات وشواغل الناس الذين أوكل إليها أمر خدمتهم؛ وينبغي تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني؛ والسماح بالرقابة البرلمانية لتنفيذ سيادة القانون.

٥٣ - السيد راو (الهند): قال إن وفد بلده يقدر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الأخرى، لتعزيز سيادة القانون عن طريق إنشاء أو تعزيز مؤسسات وممارسات مقبولة لدى هذه البلدان. غير أنه تحذر الإشارة إلى أن سن القوانين على الصعيد الوطني مسألة تقع حصراً في صميم الاختصاص السيادي للهيئة التشريعية الوطنية. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "سيادة القانون".

٥٤ - وأضاف أن الإعلان الذي صدر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون أعاد من جديد تأكيد واجب جميع الدول تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية. وشدد أيضاً على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. وقال إن وفد بلده يرى أن من الضروري إصلاح المجلس في أقرب وقت ممكن ليصبح هيئة تمثيلية واسعة النطاق وفعالة وشفافة. ويدعو المجتمع الدولي إلى ضمان احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي. وهناك قصور قائم منذ أمد طويل فيما يتعلق بسيادة القانون في مؤسسات الحوكمة العالمية، ولا سيما في

أعضاء جهازي الشرطة والقضاء. ويلتزم أيضاً بتقنين سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال مواصلة تطوير القانون الدولي، وهو على ثقة بأن للأمم المتحدة الأدوات المناسبة لتحقيق هذا المسعى.

٥١ - وأضاف قائلاً إن احترام سيادة القانون هو الدعامة التي تقوم عليها العلاقات الدولية والتعايش السلمي والاستقرار والتنمية، وشرط لا بد منه في هذا الصدد. ووصف آليات التسوية السلمية للمنازعات وصوصك القانون الدولي بأنها مفيدة في صون السلم والأمن وكفالة سيادة القانون والعدالة على كل المستويات. وقال إن وفد بلده يقر بدور المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في مكافحة الإفلات من العقاب، ويؤيد بقوة التعاون مع هذه المؤسسات، ولا سيما المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٥٢ - ومضى قائلاً إن سيادة القانون ووجود قطاع للعدالة يؤدي مهامه على نحو جيد سيعزز النمو الشامل للجميع والتنمية. ويشكل أيضاً الوصول بشكل نزيه إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب عنصرين أساسيين في علاقة سيادة القانون بالتنمية، حيث إنهما يعززان بعضهما بعضاً. ولا بد من أن تدرج في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما من أسباب التمكين الحاسمة وهدفين قائمين بذاتهما. ومن التحديات التي لا تعترض البلدان النامية فقط، وإنما البلدان جميعها، تحسين سبل اللجوء إلى العدالة، والحد من العنف وتعزيز حقوق الإنسان وضمان فعالية المؤسسات واتسامها بطابعي الإنصاف والخضوع

العدالة على أساس المساواة في الفرص، يميز الدستور تقديم المساعدة القانونية المجانية للفقراء والمواطنين المحرومين. وقد سنت تشريعات تنفيذ هذا الحكم في عام ١٩٨٧.

٥٦ - وأضاف أن القضاء الهندي تمسك، من خلال قراراته القضائية وحيويته، بروح الأحكام الدستورية ليكفل بذلك المساواة في وصول الجميع إلى العدالة. وأيدت محكمة النقض والمحاكم العليا في عدد من الحالات التمسك بالحقوق الأساسية المخولة بموجب الدستور، ولا سيما الحق في الحياة والحرية والمساواة والحماية من التمييز، واللجوء إلى العدالة. واتخذت المحكمة العليا أيضا تدابير استباقية لتعزيز اللجوء إلى العدالة عن طريق تخفيف القواعد التقليدية المتعلقة بحق المثول أمام المحاكم والقواعد الإجرائية، من خلال النظر في عريضة أو حتى رسالة واردة كعريضة رسمية من أي فرد أو هيئة تتصرف خدمة للصالح العام، وذلك من أجل تحريك دعوى قضائية في مجال الحقوق الأساسية. وفي الحالات المناسبة، تعين المحكمة هيئات من مفوضين أو خبراء تتولى تقصي الحقائق.

٥٧ - وتكلم عن تقرير الأمين العام عن تعزيز الصلات بين سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية (A/68/213/Add.1)، فأكد أنه لا بد من إجراء مناقشة شاملة ومستفيضة بشأن الأدوات الممكنة والنماذج المقترحة في التقرير. وينبغي أن تعقد هذه المناقشة في المقام الأول في اللجنة السادسة.

٥٨ - السيدة زروق بوميزة (تونس): قالت إن تونس لا تزال راغبة في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على أساس من الشفافية والحوار

وكالات وهيئات الأمم المتحدة، التي لا هي مؤسسات تمثيلية ولا شفافة، وهو ما يثير تساؤلات حول شرعيتها. وينبغي إتاحة الفرصة للبلدان النامية لكي يصبح لها صوت ومشاركة حقيقيان في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي، وأن تراعي المؤسسات الدولية على نحو كامل الواقع المعاصر وقواعد سيادة القانون إذا ما أرادت مواجهة التحديات العالمية بفعالية.

٥٥ - وتطرق إلى محور تركيز المناقشة في الدورة الحالية، فقال إن وفد بلده يؤيد الرأي القائل بأن النظم القضائية المستقلة والكفؤة والمختصة تشكل العمود الفقري لسيادة القانون لأنها تتيح الوسائل المشروعة والسلمية لحل النزاعات وضمان المساءلة وتوفير سبل الانتصاف. وقد أرسى الدستور الهندي هدف تأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع مواطنيه وضمان جميع الحقوق والحريات الأساسية لهم جميعا، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية، والمساواة أمام القانون والمساواة في الحماية من الاحتجاز التعسفي، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمعتقد. وهناك حق هام آخر، ألا وهو الحق في الانتصاف، وهو يشمل الحق في اللجوء إلى المحكمة العليا، في الحالات التي تنطوي على انتهاك لأي من الحقوق الأساسية أو الحريات. ويضمن الدستور أيضا وصول الأفراد في كل ولاية إلى محاكم عليا طلبا لسبل الانتصاف ضد انتهاكات حقوقهم القانونية. ويكفل كذلك لهم جميعا الحق في أن تتولى محكمة مستقلة أو هيئة تحكيم أو أي محكمة مختصة نزبهة أخرى إجراء محاكمة علنية وعادلة للبت في أي منازعة تخصهم. ولضمان اللجوء إلى

٦٠ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن العلاقة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون علاقة متداخلة بشكل لا انفكاك منه. وسيادة القانون على الصعيد الدولي أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وأضاف أن ميثاق الأمم المتحدة هو حجر الأساس الذي تقوم عليه سيادة القانون، وينبغي أن تسترشد العلاقات بين الدول بمبادئه، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الاعتداء والتعايش السلمي واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة مناصرة قضية تقرير المصير حتى يتسنى تحرير الشعوب التي لا تزال تعيش تحت نير الاحتلال والقهر، وتمتعها بكامل حقوقها.

٦١ - وأوضح أنه يجب على الدول أن تمتنع، على النحو المتفق عليه في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، الأمر الذي يقوض التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد بينت الأدلة الحديثة الكافية أن التدخلات الثقيلة الوطأة لم تسفر دائما عن حلول مستدامة؛ وبدلاً من ذلك، فإنها كثيراً ما تتسبب في خسائر في الأرواح، وتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتسبب في حالة من عدم الاستقرار، وتترك المدنيين الأبرياء في حاجة إلى إصلاح ما فسد في أعقابها. كما نصح الإعلان الدول بأن تتفادى استخدام التدابير العقابية الأحادية والتدابير الأخرى ضد الدول الأخرى. ولكن، للأسف، تواصل

البناء. فهي تفي بالتزاماتها المنوطة بها بموجب الصكوك القانونية الدولية التي هي طرف فيها، وهي ملتزمة بكفالة تحقيق الاتساق بين قوانينها لتتفق مع القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون. وستواصل تونس المشاركة في تعزيز جميع الآليات اللازمة لدعم القيم العالمية لحقوق الإنسان وفقاً للإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون. فقد اقترحت، على سبيل المثال، إنشاء محكمة دستورية دولية لمساعدة البلدان التي انتزعت حريتها في الآونة الأخيرة في مجالات من قبيل وضع الدساتير ومنع الحكم بالقوة. ولقي الاقتراح استحساناً في الدوائر الأكاديمية، ويأمل وفد بلدها في أن يلقي الاقتراح أيضاً تأييداً لدى الدول الأعضاء.

٥٩ - وتطرقت إلى الكلام عن الصعيد الوطني، فقالت أن تونس صدقت على دستور جديد يضمن الحقوق الفردية والجماعية والحريات، ويرسي الأسس لديمقراطية حقيقية. ومن أهم أحكامه الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية. وينص الدستور الجديد أيضاً على إنشاء محكمة دستورية يمكنها أن تبت في دستورية القوانين المحلية، وبالتالي حماية حريات المواطنين وحقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تونس عدة خطوات كبيرة نحو تحقيق العدالة الانتقالية، بما في ذلك اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قانوناً جديداً ينشئ هيئة للحقيقة والكرامة ستحقق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتستجلي مصير الأشخاص من ضحايا هذه الانتهاكات وتقدم تعويضات لهم عن الأذى الذي لحق بهم.

الأمم المتحدة هي أنسب المنتديات لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات من خلال التعاون الحقيقي. وأضاف أن زمبابوي ملتزمة بالتعاون القائم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل. وأنها، بوصفها دولة صغيرة، تعتمد على سيادة القانون للحماية من الإجراءات التعسفية التي تتخذها الدول الغنية والقوية، وترى أنه لن يمكن ضمان التوافق في العلاقات بين الدول والتنمية الوطنية إلا من خلال تعددية الأطراف، والحوار والتعاون، لا القوة والإكراه.

٦٥ - السيد غوميندي (موزامبيق): قال إن الدورة الحالية تنعقد في وقت يشهد تحديات كبيرة للمبادئ والقيم التي تقوم عليها سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف أن هذه المناقشة تمثل فرصة كي تعزز الدول الأعضاء عزمها على تشجيع ثقافة الشرعية وسمو سيادة القانون، على أساس الاحترام التام للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصفه شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتعايش السلمي. وقال إن وفد بلده يقدر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، بوصفها قيمة على الأطر القانونية الدولية، في تعزيز التقيد العالمي بهذه المبادئ وبالقانون الدولي.

٦٦ - وشدد على ضرورة أن يستمر المجتمع الدولي في مواصلة التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التصديق على المعاهدات الأساسية وتنفيذها بالكامل، ومع إقرار الدعم الذي قد تطلبه بعض الدول الأعضاء لهذا الغرض. وينبغي الإشادة

استخدام هذه التدابير من جانب الدول القوية ضد الدول الضعيفة من أجل تحقيق مآرب سياسية ضيقة. وأشار إلى أن بلده وعدداً من البلدان النامية الأخرى لا تزال تعاني من جزاءات انفرادية لا مبرر لها. وبينما تعمل الدول الأعضاء على وضع إطار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أعرب عن الأمل في أن لا تستمر عرقلة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من جراء الجزاءات الاقتصادية الانفرادية وغيرها من التدابير القسرية.

٦٢ - وأفاد بأن وفد بلده يؤيد الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع. غير أنه أعرب عن قلق بلده من أن نظام العدالة الجنائية الدولية قد قام بعمله بطريقة انتقائية، مع التركيز فقط على الأهداف السهلة في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، مما يقوض الثقة في النظام. ولكي يتسم النظام بالمصداقية، فإنه يتعين أن يطبق على الجميع عالمياً وعلى قدم المساواة.

٦٣ - وقال إن زمبابوي ملتزمة، على الصعيد الوطني، بسيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز المساواة ومؤسسات العدالة. ويشدد دستورها الجديد على الفصل بين السلطات وتعزيز استقلال القضاء. وتمت مواءمة جميع القوانين المحلية مع الدستور الجديد. وعملت هيئات مستقلة عدة، بما في ذلك لجان حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ووسائل الإعلام، على حماية حقوق ومصالح المواطنين، وساعدت على زيادة تعزيز سيادة القانون.

٦٤ - وقال إن وفد بلده يرحب بفكرة تبادل الممارسات الوطنية في مجال تعزيز سيادة القانون والعدالة، ويرى أن

والحريات الأساسية للمواطنين. وأشار إلى اتخاذ خطوات لكفالة الحق الدستوري في المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون من أجل تعزيز دور مؤسسات الرقابة، بما في ذلك المحكمة الدستورية ومكتب المدعي العام ومكتب مكافحة الفساد ولجنة الشكاوى بالبرلمان ولجنة حقوق الإنسان المنشأة مؤخرا. وجرى أيضا تمكين مكتب أمين المظالم بهدف تعزيز الضمانات الفردية، وجعل الحكومة والإدارة العامة أكثر خضوعا للمساءلة. وقد أحرز تقدم كبير في مجالات الإصلاح القانوني، وتنمية الموارد البشرية وتدريبها، وهيئة الهياكل الأساسية.

٦٩ - وأكد أن سيادة القانون أمرٌ بالغ الأهمية في التصدي للفساد، وهو أحد تحديات الحفاظ على ثقة الجمهور، وتعزيز مساءلة الحكومة والشرعية والشفافية. وقد شملت الجهود الرامية إلى القضاء عليه تعزيز القوانين القائمة لمكافحة الفساد وسن قوانين جديدة، منها قانون للزراعة العامة بهدف منع الموظفين العموميين، بما في ذلك السياسيين، من اختلاس الأموال العامة أو التهرب من مناصبهم. ويهدف القانون أيضا إلى تشجيع السلوك الأخلاقي المناسب وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال الإدارة العامة. وقال إنه تجرى عمليات مستقلة لمراجعة حسابات ميزانية الدولة سنويا بهدف تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة، وعُرضت النتائج على البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت محاكم إدارية في كل مقاطعة كوسيلة لمنع سوء استخدام الموارد العامة وكفالة حماية حقوق المواطنين. وقد سبقت كافة الإصلاحات الدستورية والديمقراطية والقضائية مشاورات مع الجمهور، مما أتاح

خاصةً بلجنة القانون الدولي واللجنة السادسة على دورهما في إصدار المعاهدات الدولية ونشرها. وقال إن وفد بلده يعترف بالدور المتنامي للمؤسسات الدولية في دعم سيادة القانون، ويحيط علما بتعهد الأمم المتحدة أن تكون في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. ويدعم أعمال الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتجدد الإشارة أيضا إلى الدعم الذي تقدمه المنظمة وبرامج التدريب والمناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات.

٦٧ - وقال إن موزامبيق لا تزال ملتزمة، على الصعيد الوطني، بتعزيز التقيد بسيادة القانون عن طريق ضمان التنفيذ المحلي للالتزامات الدولية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية بعدة وسائل منها إدخال إصلاحات على النظام القضائي رامية إلى حماية حقوق الإنسان وضمان إقامة العدل بصورة فعالة. وأضاف أن الحكومة ترى أن الحكم الرشيد والتقيد بسيادة القانون سوف يساهمان في زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكفلان مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات، ويضمنان احترام حقوق الإنسان، وبالتالي توطيد السلام والاستقرار على الصعيد الوطني.

٦٨ - وأضاف أنه من أجل التغلب على التحديات الناجمة عن نظام سياسي ديمقراطي آخذ في التطور وتعزيز سيادة القانون تم استعراض دستور موزامبيق بهدف تعزيز المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانتماءات الحزبية السياسية واحترام الحقوق

والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن الأرجح أن تحدث هذه الجرائم في حال عدم كفاءة الآليات القضائية الدولية، وتعرض سلامة نظام العدل الداخلي للدولة إلى الضرر الشديد.

٧٢ - وقال إن وفد بلده يتبنى الرأي القائل بأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير وسيادة القانون والديمقراطية، تدعم بعضها البعض وتشكل جزءا من القيم والمبادئ الأساسية العالمية للأمم المتحدة غير القابلة للتجزئة. كما أنه مقتنع بأنه لن يمكن تشجيع سيادة القانون بفعالية على الصعيد الدولي إلا إذا كان لها أساس صلب على الصعيد الوطني. ويكفل دستور أرمينيا تمتع جميع الأشخاص بالمساواة أمام القانون، و بالحق على قدم المساواة في اللجوء إلى النظام القانوني.

٧٣ - وأضاف أن أرمينيا قد سلمت، منذ استعادة استقلالها، بأن الإصلاح الواسع النطاق وبناء المؤسسات في الإدارة العامة ضروريان لتعزيز برنامج نمو البلد، الذي يقوده القطاع الخاص. ومن بين اللبنة الأساسية في تلك العملية إنشاء جهاز قضائي أكثر كفاءة وفعالية واستقلالاً من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين وإنفاذ العقود وتشجيع الأنشطة التجارية والاستثمارات. وتشمل الإصلاحات القانونية إنشاء هيكل ثلاثي المستويات للمحاكم ذات الاختصاص العام. بموجب دستور عام ١٩٩٥. وقد بدأت مرحلة ثانية من الإصلاح القضائي بتعديل دستوري عام ٢٠٠٥ استهدف الحد من الدور المهيمن للرئاسة في نظام المحاكم، وزيادة استقلال الهيئة القضائية. وساهم قانون قضائي صادر في عام ٢٠٠٧ في

الفرصة لمشاركة المواطنين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في عملية اتخاذ القرارات.

٧٠ - السيد سركيسيان (أرمينيا): أعرب عن التقدير لأنشطة الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون، ثم قال إنه طالما أن الأمم المتحدة مستعدة للشروع في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فمن المهم تعزيز الروابط بين سيادة القانون والركائز الثلاث للسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وأشار إلى أن وفد بلده يعتبر أن العمليات الوطنية والعالمية المتعلقة بسيادة القانون تكمل بعضها بعضاً، ومع التسليم بأهمية الملكية الوطنية لسيادة القانون، يعتقد أنه ينبغي أيضاً تشجيع مفهوم سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٧١ - وأضاف أن أرمينيا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز نظام العدالة الدولي، وهو أمر أساسي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتشجيع الوصول إلى العدالة. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن جميع الدول ملزمة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية والحفاظ على السلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي. وقال إن أرمينيا، الدولة التي شهدت أول إبادة جماعية في القرن العشرين، ولا تزال تواجه نكران ما تعرضت له من رعب، تؤكد من جديد تأييدها القوي لمكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، بما فيها الإبادة الجماعية

٧٦ - وأضاف أن سيراليون قد شهدت، في غضون فترة قصيرة، تحولا هائلا من دولة هشة دمرتها ١١ سنة من الحرب الأهلية إلى بلد مستقر وقادر على التكيف من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وقد عُقدت انتخابات عامة متتالية أشاد المراقبون الدوليون بحريتها ونزاهتها وموثوقيتها، مما مهد الطريق أمام انتقال سلس وسلمي للسلطة. وقال إن السلام والأمن في تزايد، وقد رفعت تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وأعلنت سيراليون قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن تفشي الإيبولا في المنطقة قد أعاق التقدم وهدد بعكس اتجاه بعض المكاسب، فإنه على ثقة من أن البلد سيتغلب على المرض مع استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

٧٧ - وأضاف أن الحكومة قد اتخذت عدة خطوات جريئة في سعيها إلى إعمال سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء لجنة عريضة القاعدة تمثل جميع قطاعات المجتمع للنظر في الدستور. وأعرب عن الأمل في أن تعالج اللجنة أوجه الغموض الدستورية. وستعرض نتائج اللجنة على البرلمان، وسوف يتوج عملها بعقد استفتاء. ومن أكثر المسائل التي نوقشت مناقشة مستفيضة الوقف الدستوري الاختياري لعقوبة الإعدام، الذي لا يمكن تعديله إلا عن طريق الاستفتاء. وكانت عملية استعراض الدستور من الأحكام الهامة لاتفاق لومي للسلام عام ١٩٩١، وتوصية رئيسية أيضا من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٧٨ - وأضاف أن خطوات جريئة قد اتخذت أيضا لإصلاح جهاز الشرطة وغيره من أجهزة إنفاذ القانون

زيادة إعادة تنظيم المحاكم وإدخال مبدأ مماثل للسابقة في نظم القانون العام.

٧٤ - وقال إن المناقشات العامة الواسعة النطاق كانت جارية منذ عام ٢٠١٣ لبحث الحاجة إلى إجراء إصلاحات دستورية جديدة رامية إلى مواصلة تحسين الحكم وزيادة الشفافية والمساءلة. ولا يزال الإصلاح القضائي من الأولويات. وقد تعهدت الحكومة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، في السنوات الأخيرة بتعزيز القدرات المؤسسية لرابطة المحامين الوطنية، وتحسين نوعية التعليم القانوني، وتعزيز بيئة فعالة لحماية حقوق الإنسان، وزيادة معرفة القضاء بالمحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٧٥ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن التقيد الصارم بالمفهوم العالمي لسيادة القانون أحد البارومترات المستخدمة في تحديد ما إذا كانت الدولة تتقدم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وأشار إلى أن التعريف الشامل لسيادة القانون، الذي طرحه الأمين العام في تقريره بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616)، تناول المبادئ الأساسية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأرسى الأساس لأفضل ممارسات الدول. وسعت سيراليون سعيها حثيثا إلى تنفيذ مبادئ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقد كانت لها خبرة مباشرة بالفوائد الجمّة لاحترام سيادة القانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، والقيم والمبادئ الأساسية التي غالبا ما تميز بين البلدان من حيث درجة التنمية.

المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والعمل معها من أجل تعزيز السلام والأمن العالميين، والسعي إلى إقامة عالم تحترم فيه الدول الأخرى سلامة أراضي وسيادة جميع الدول والحقوق الأساسية لجميع الشعوب. وسوف تسعى أيضا إلى إنهاء الاستعمار في الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتواصل تعزيز الموقف الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، سعيا إلى التوصل إلى تفاهم مشترك من شأنه أن يمهد الطريق نحو مجلس للأمن يشمل الجميع وموحد ويتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة. وسوف تواصل دعم وتعزيز المحكمة الجنائية الدولية في إطار مكافحة الإفلات من العقاب، وتدعم جميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان الوفاء بمسؤولية الدول عن حماية شعوبها. وسوف تظل وفيّة للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ولبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلام والديمقراطية والاستقرار، وتؤيد جميع عمليات الاتحاد الأفريقي التي تسعى إلى تشجيع المبادئ الديمقراطية والمؤسسات وحقوق الإنسان.

٨١ - وقال إن وفد بلده يؤكد أن ثمة صلة قائمة بين سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي والتنمية الوطنية والعالمية. وسيادة القانون عامل حافز للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة والقدرة على التكيف. وأيدت سيراليون، بوصفها دولة خارجة من النزاع، الهدف ١٦ من مجموعة الأهداف المقترحة في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970). وينبغي التسليم بالحاجة إلى مؤسسات

والهيئة القضائية. وقد تحسن اللجوء إلى العدالة على جميع مستويات النظام القضائي. وكانت منظمات المجتمع المدني استباقية جدا في ممارسة الضغوط من أجل نظام للمساعدة القانونية لتمكين الأفراد من التمثيل القانوني في كل من المسائل المدنية والجنائية. وأشار إلى إنشاء عدد من البرامج الرئيسية بدعم من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة بهدف تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة. وتم سن تشريع لتلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، بما في ذلك قوانين لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال وضحايا الجرائم الجنسية.

٧٩ - وقال إن سيادة القانون ستكون دائما في خطر عند وجود الفقر المدقع، وضعف المساءلة والشفافية من جانب الموظفين العموميين. وفي إطار الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع ودعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، قام البرلمان بسن قانون جديد لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨، الذي مكّن اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد من محاكمة أي وزير في الحكومة أو كبار الموظفين العموميين دون اللجوء إلى المدعي العام أو وزير العدل. وبيّن أن الرئيس وجميع كبار المسؤولين ملزمون بالإعلان عن ممتلكاتهم على أساس منتظم خلال فترة ولايتهم. وهناك مجال للتحسين، مع ذلك، في النظام القضائي وإقامة العدل ككل، ويجب مواصلة مكافحة الفساد.

٨٠ - وقال إن سيراليون ملتزمة، على الصعيد الدولي، التزاما قويا بتنفيذ التزاماتها الدولية، وتقر بأنها لا تستطيع البقاء إلا إذا ربطت أهدافها وغاياتها وتطلعاتها الإنمائية بالتنمية الشاملة لشعوب العالم. وسوف تواصل دعم الأمم

إنشاء وتعزيز الديمقراطية الفعالة ومبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. واستهدفت الإصلاحات التي بدأت في عام ٢٠١٢ عدم تسييس المجلس الأعلى للقضاء وتعزيز استقلاليته هو وغيره من المؤسسات القضائية. وكفلت الإصلاحات مشاركة القضاة في تشكيل مجلس القضاء الأعلى وفي صنع القرار بشأن النظام القضائي عامة. وقد استحدثت تعديل دستوري معتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حكما يقضي بأن يكون تعيين القضاة مدى الحياة. وتركز المرحلة التالية من الإصلاح على التدابير الرامية إلى ضمان استقلال القضاة.

٨٤ - وأشارت إلى أن صلاحيات الادعاء العام التي كان يضطلع بها وزير العدل في السابق قد أحييت إلى رئيس هيئة الادعاء بهدف تعزيز الاستقلال المؤسسي للنيابة العامة وضمان النزاهة. ويجري تحرير القانون الجنائي وتحديثه وتنقيحه، تمشيا مع المعايير الدولية والأوروبية. ويكفل قانون جديد استقلال ومساءلة وشفافية برامج المساعدة القانونية، وهي عنصر رئيسي من عناصر الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة. وقد افتتحت خدمات لتقديم المساعدة القانونية في مناطق جبلية ومناطق مأهولة بالأقليات الإثنية ومناطق أخرى خارج المراكز الإقليمية.

٨٥ - وأضافت أن جورجيا اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ استراتيجية وطنية معنية بحقوق الإنسان، رامية إلى ضمان تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتلتزم الاستراتيجية الدولة صراحةً باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها وتعزيزها، والسعي إلى كفالة أن

سلمية قوية كهدف قائم بذاته في القائمة النهائية للأولويات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٢ - السيدة كانشافيلي (جورجيا): قالت إن سيادة القانون أساسية للسلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتعد تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية أحد عناصرها الرئيسية على الصعيد الدولي. ويعد توسيع نطاق قابلية التقاضي في مجال النزاعات الدولية أمرا حيويا من أجل تعزيز كفاءة المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية، التي لها دور رئيسي في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ويطالب وفد بلدها جميع الدول التي لم تقبل بعد الولاية الجبرية للمحكمة أن تفعل ذلك. وأضافت أن سيادة القانون أيضا عنصر رئيسي في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي حفظ السلام وبناء السلام مع العدالة، وهي من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وأنه ينبغي أن يوجد تفاعل يتسم بالكفاءة والفعالية بين النظم القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب، وفقا للمبادئ المكرسة في نظام روما الأساسي.

٨٣ - وقالت إن حكومة بلدها تسعى إلى تعديل التشريعات الجورجية بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية. وقد اعتمد البرلمان قانونا بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وصدق على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان التي اعتمدها مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي. وأضافت أن إصلاحات قطاع العدالة تأتي على رأس أولويات حكومة بلدها في إطار جهد شامل يرمي إلى

محكمة العدل الدولية، وهي تعتقد اعتقاداً جازماً بأنه ينبغي للبلدان أن تلجأ إلى تلك المؤسسات كلما أمكن ذلك من أجل حل أوجه سوء الفهم. وسعت من خلال عضويتها العاملة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التفاهم الدولي والتعاون وسيادة القانون فيما بين البلدان. ويجب الالتزام بسيادة القانون ليس فقط على الصعيد المحلي، ولكن أيضاً على الساحة الدولية من أجل ازدهار السلام، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٨٨ - السيد العجمي (الكويت): قال إن النظم القانونية التي تتمتع بالاستقلالية والفعالية والكفاءة تشكل حجر الزاوية لسيادة القانون، وتتيح استخدام الوسائل المشروعة لحل النزاعات بالطرق السلمية. وعلى الصعيد الوطني، كانت الكويت سباقة في تطبيق مبادئ سيادة القانون، وفي الفصل الواضح بين سلطات الدولة. والنظام القضائي الكويتي مستقل تماماً، على النحو المنصوص عليه في دستور عام ١٩٦١، الذي يرسخ أيضاً الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، وجعل الكويت نموذجاً للديمقراطية. وعلى الصعيد الدولي، فإن مبدأ سيادة القانون ينبغي أن يقوم على أساس فهم مشترك فيما بين الدول الأعضاء، وينبغي تنفيذه من خلال الانضمام إلى الصكوك والمعاهدات الدولية. وأضاف أنه يتعين حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك اللجوء إلى المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

٨٩ - وأوضح أن النزاع العربي - الإسرائيلي ليس نزاعاً على الأرض؛ بل هو صراع على البقاء. إذ أن إسرائيل

يفهم كل شخص في جورجيا جوهر حقوقه، ويتمكن من ممارستها في الواقع العملي.

٨٦ - السيد مكاندواير (ملاوي): قال إنه بعد أكثر من ٣٠ عاماً من الديكتاتورية في دولة الحزب الواحد، تقدس حكومة وشعب ملاوي سيادة القانون. وقد حقق الملاويون ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٤، وعقدوا منذ ذلك الحين خمس انتخابات اتسمت بالشفافية واعترف بها دولياً لاختيار قادة ديمقراطيين. وعقدت الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٤ في ظل ظروف سلمية وذات مصداقية وفقاً لمقتضيات الدستور. وتضمن الدستور شرعة حقوق، وكفلت الحكومة تمتع كل مواطن ملاوي بحقوقه الإنسانية. وبإمكان المواطنين الذين قد انتهكت حقوقهم طلب الجبر من مؤسسات مثل أمانة المظالم ولجنة حقوق الإنسان والمحاكم. والسلطة القضائية مستقلة عن السلطات الأخرى. والمحاكم متاحة لجميع المواطنين. وقدمت إدارة حكومية للمعونة القانونية المساعدة إلى الفقراء والمهمشين، وكفلت وصولهم إلى العدالة بتكلفة منخفضة أو مجاناً. وساعدت مبادرة لحفارة المجتمعات المحلية يجري تنفيذها حالياً في جميع أنحاء البلد على ضمان حماية أفضل للمواطنين، والحد من الجريمة وتيسير سرعة اعتقال المشتبه فيهم ومحاكمتهم.

٨٧ - وقال إنه على الصعيد الدولي، تحترم ملاوي بشدة ميثاق الأمم المتحدة، وهي على قناعة بأنه لا يمكن أن تجري العلاقات الدولية بطريقة نزيهة وسلمية إلا من خلال التقيد بمبادئه. وملاوي أيضاً من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعضو في

من أجل إعادة بناء المجتمعات المحلية. وتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن احترام وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي، مما يتطلب وضع أطر معيارية واضحة وآليات قضائية قوية تشمل تدابير المساءلة. وللحصول على تأثير أكبر، ينبغي اتخاذ إجراءات من هذا القبيل في وقت السلم. ومن المشجع أن نلاحظ أن الدول قد اتخذت عددا من الخطوات للتأكد من أن التشريعات الوطنية والنظم القضائية المدنية والعسكرية تتسق مع المعايير الدولية لحماية المتضررين من النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم طائفة من الضمانات، بما في ذلك الأطر التنظيمية والضمانات القضائية، للتأكد من حماية جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم من الاحتجاز التعسفي والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية. ولهذه الضمانات أيضا أثر عملي في منع حالات الاختفاء القسري وضمان إمكانية وصول الأشخاص المحرومين من حريتهم إلى القضاء.

٩٣ - وأوضحت أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعم السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى ضمان إنفاذ أوجه حماية القانون الإنساني الدولي إنفاذا كاملا. وفي حين أن اعتماد التشريعات المحلية والتدابير ذات الصلة خطوة أولى هامة صوب تعزيز سيادة القانون، فإنه يجب أن يكون مصحوبا بزيادة التوعية الواسعة النطاق من أجل ترجمة التدابير القانونية إلى أوجه حماية فعلية، والمعارف إلى سلوك لائق. ونظمت اللجنة، بدعوة من الدول، برامج موجهة إلى فئات معينة مثل القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون وموظفو الخدمة المدنية والقضاة والبرلمانيين

ارتكبت انتهاكات للقوانين والأعراف الدولية من خلال هجماتها العسكرية الممنهجة على غزة. فقد أسفرت عملية الجرف الصامد التي شنتها في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ عن قتل أكثر من ١٠٠ ٢ فلسطيني، بما في ذلك ٥٣٠ طفلا. وتواصل إسرائيل أيضا فرض حصار غير قانوني على غزة، التي أصبحت سجنًا لمن لا ذنب لهم إلا أنهم يريدون الحياة. وتشكل أنشطتها الاستيطانية الجارية انتهاكا خطيرا لسيادة القانون والقانون الإنساني الدولي. وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

٩٠ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي يلزمه أن يبذل كل ما في وسعه لمكافحة آفة الإرهاب المتزايدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، رحب وفد بلده بالأنشطة المبينة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من تقرير الأمين العام (A/69/181)، ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي اعتمد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

٩١ - واختتم قائلا إن الكويت تؤكد من جديد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعمها جهود المنظمة لتعزيز نشر القانون الدولي وتدعيم سيادة القانون، مما يعزز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لضمان التقيد بالقانون الإنساني الدولي وتحقيق الاستقرار والأمن في العالم.

٩٢ - السيدة غيوغيغان (المراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن التمسك بسيادة القانون في النزاعات المسلحة يعزز فعالية القانون الإنساني الدولي، مما يساعد على إنقاذ الأرواح، ويحد من المعاناة ويوفر منتدى

المشاركين مباشرة في كفالة احترام القانون الإنساني الدولي وغير ذلك من القواعد الواجبة التطبيق، وشاركت في تلك البرامج. وقد أقرت على وجه التحديد بالإسهام الهام للقضاة، وخططت لإجراء مشاورات للخبراء لمواصلة دعم دورهم.

٩٤ - وأشارت إلى أنه على الصعيد الوطني، أنشأت العديد من الدول لجانا للقانون الإنساني الدولي، التي قامت بدور حاسم في صياغة استجابة وطنية شاملة لمسائل القانون الإنساني الدولي. وعلى جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية أن تدمج التقاليد القانونية والمؤسسية المحلية. وتضطلع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها السلطات العامة لتعزيز تنفيذ القانون الإنساني الدولي. ويُضطلع بالجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في إطار جهد أوسع نطاقاً لتهيئة بيئة تفضي إلى حماية احترام حيوات الناس وكرامتهم وكفالتهم في جميع الحالات، بما في ذلك عندما يتضررون من العنف. وتؤكد لجنة الصليب الأحمر الدولية من جديد التزامها بمواصلة العمل مع الدول لتحقيق لتلك الغاية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.